مركز إندَس للدراسات الباكستانية
INDUS CENTRE FOR PAKISTAN STUDIES (ICPS)
جسر معرفي بين باكستان والعالم العربي

تقرير خاص

27 نوفمبر 2026م

اتفاق مكة للدفاع: اجتماع إسلام آباد وآفاق التحالف الاستراتيجي الباكستاني السعودي التركي

إعداد: مركز إندس للدراسات الباكستانية



فهرس المحتويات

العنوان	صفحة
الملخص التنفيذي	4
المشاركون في اجتماع إسلام آباد	7-5
ما أبرز الملفات المطروحة على جدول الأعمال؟	8
الملف اليمني والتهديدات الحوثية	9
لماذا يحمل اجتماع إسلام آباد أهمية استراتيجية؟	11-10
ماذا يمكن أن تكسب باكستان من اتفاق دفاع مكة؟	14-12
لماذا تحتاج السعودية إلى هذا الاتفاق؟	15
لماذا تشارك تركيا في هذا الاتفاق؟	16
التداعيات الجيوسياسية الإقليمية	18-17
هل يمهد اتفاق مكة لتشكيل تحالف إسلامي جديد؟	19
ما النتائج العملية المحتملة لاجتماع إسلام آباد؟	20
المخاطر والتحديات الاستراتيجية أمام باكستان	22-21
ما الذي ينبغي على إسلام آباد السعي لتحقيقه؟	23-22
التقييم الاستراتيجي لاجتماع إسلام آباد	24-23
الخلاصة	24
المصادر	25

مركز إندس للدراسات الباكستانية

مركز إندس للدراسات الباكستانية مركز أبحاث باكستاني مستقل يساهم في صنع القرار واستشراف المستقبل، وينطلق المركز من رؤية معرفية رصينة تقوم على إنتاج دراسات وتحليلات معمّقة في الشأن الباكستاني، ضمن سياق إقليمي ودولي متداخل، مع التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية ذات الصلة. ولا يقتصر دوره على البحث الأكاديمي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم محتوى معرفي وتحليلي يربط المعرفة بالواقع، ويخاطب القارئ العربي بلغة واضحة ومبسطة.

وفي هذا الإطار، يولي المركز اهتمامًا خاصًا بقراءة السياسات وتحليلها ونقدها، سواء تعلقت بسياسات الدول تجاه باكستان، أو بالتحولات الإقليمية والدولية المؤثرة فيها، مع طرح مقاربات بديلة تستند إلى أدوات علمية ومنهجيات متعددة التخصصات.

كما يسهم المركز من خلال إنتاجه البحثي ومحتواه التحليلي في بناء وعي عربي أكثر استنارة، ويعمل على دعم صناع القرار والإعلاميين والمهتمين بالشأن العام، عبر توفير مادة علمية موثوقة تسهم في تحسين جودة النقاش العام، وتدعم اتخاذ القرار القائم على المعرفة.

وبهذا، يتقاطع المركز في أهدافه مع المؤسسات البحثية الرصينة التي تسعى إلى تطوير الوعي العام، وتعزيز الفهم المشترك، والمساهمة في صياغة تصورات مستقبلية قائمة على التحليل العلمي والمقاربة المتوازنة، بما يخدم الاستقرار ويعزز التكامل المعرفي بين باكستان والعالم العربي.

رئيس المركز

عبد الغني أنجم

(خريج الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)

للتواصل:

مركز إندس للدراسات الباكستانية

مكتب رقم 1: شارع رقم 51, G9/1 إسلام آباد.

مكتب رقم1: شارع إبراهيم الخليل، غوري تاؤن، منطقة 7, إسلام أباد

ص ب : 44000 إسلام أباد.

واتس اب: 00923555461384

البريد الإلكتروني: Induscentre.official@gmail.com

الموقع الإلكتروني: induscentre.net

الملخص التنفيذي

تستضيف العاصمة الباكستانية إسلام آباد اجتماعاً رفيع المستوى للجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية المنبثقة عن اتفاق دفاع مكة المشترك, بمشاركة باكستان والمملكة العربية السعودية وتركيا, في ظل تصاعد التحديات الأمنية الإقليمية, وتزايد التوترات في الشرق الأوسط, وارتفاع المخاوف بشأن أمن المنشآت الحيوية والممرات البحرية والاستقرار الإقليمي.

ويشكل الاجتماع محطة مهمة في مسار تطوير التفاهم الدفاعي الثلاثي الذي أُعلن عنه في أغسطس 2026, إذ ينتظر أن تتركز المباحثات على تحويل الالتزامات السياسية المتعلقة بالدفاع المشترك إلى ترتيبات عملية تشمل التنسيق الدفاعي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية, والتعاون في مجال الدفاع الجوي والصاروخي، والتعاون العسكري، وتطوير القدرات الدفاعية والصناعات العسكرية.

ويجمع الاتفاق ثلاث دول تمتلك مقومات استراتيجية متكاملة؛ فباكستان تمتلك قدرات عسكرية متقدمة وخبرة دفاعية وصناعية وردعاً نووياً, فيما تتمتع تركيا بقاعدة صناعات عسكرية متطورة وخبرات تكنولوجية وعسكرية واسعة, إلى جانب عضويتها في حلف شمال الأطلسي، بينما تمثل المملكة العربية السعودية ثقلاً اقتصادياً واستراتيجياً وموقعاً جغرافياً بالغ الأهمية, فضلاً عن مكانتها في أسواق الطاقة وتأثيرها الإقليمي.

وبالنسبة إلى باكستان، فإن استضافة الاجتماع لا تقتصر على البعد الدبلوماسي، بل تتيح لإسلام آباد فرصة لتعزيز موقعها بوصفها شريكاً محورياً في أمن الخليج, وترسيخ علاقاتها الاستراتيجية مع أنقرة, وتوسيع نفوذها في النقاشات الأمنية الإقليمية, فضلاً عن إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية وتكنولوجية وصناعية في قطاع الدفاع.

غير أن الاتفاق لا يزال في مرحلة التطوير المؤسسي، وستتوقف فاعليته على مدى قدرة الدول الثلاث على تحديد التزامات الدفاع المشترك، ووضع آليات اتخاذ القرار، وتنسيق القدرات العسكرية، وإدارة الأزمات الإقليمية، وتحقيق التوازن بين التزاماتها الأمنية وعلاقاتها الدبلوماسية الأوسع.

وتقوم الرؤية الاستراتيجية للاتفاق على الجمع بين القدرات العسكرية والاقتصادية والجغرافية والدبلوماسية والتكنولوجية للدول الثلاث، بدلاً من الاعتماد على قدرات دولة واحدة.

ثانياً: من يشارك في اجتماع إسلام آباد؟

من المتوقع أن يضم اجتماع اللجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية في إسلام آباد مسؤولين سياسيين ودبلوماسيين وعسكريين رفيعي المستوى من الدول الثلاث، في إطار بحث مستقبل التعاون الدفاعي وآليات تنفيذ الاتفاق.

الوفد الباكستاني:

إسحاق دار (نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الباكستاني)

من المتوقع أن يقود الجانب السياسي والدبلوماسي الباكستاني في الاجتماع، وأن يشارك في بحث القضايا الاستراتيجية والعلاقات الإقليمية.

خواجة محمد آصف (وزير الدفاع الباكستاني)

يُتوقع أن يشارك في المباحثات المتعلقة بالتعاون الدفاعي، والتنسيق العسكري، وآليات تنفيذ الاتفاق والالتزامات الأمنية.

المشير سيد عاصم منير (رئيس قوات الدفاع الباكستانية)

يُتوقع أن تشارك القيادة العسكرية العليا في المداولات الاستراتيجية والعسكرية المرتبطة بالتعاون الدفاعي وآفاق التنسيق بين الدول الثلاث.

كما يُتوقع مشاركة مسؤولين من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والقيادات العسكرية والمؤسسات الأمنية الباكستانية المعنية.

الوفد السعودي:

الأمير فيصل بن فرحان آل سعود (وزير الخارجية)

يُتوقع أن يمثل المملكة في الملفات الدبلوماسية والسياسية المرتبطة بالأمن الإقليمي ومستقبل التعاون الثلاثي.

الأمير خالد بن سلمان آل سعود (وزير الدفاع السعودي)

يُتوقع أن يؤدي دوراً محورياً في المباحثات المتعلقة بالتخطيط الدفاعي، والتعاون العسكري، والدفاع المشترك، والاحتياجات الأمنية للمملكة.

ومن المتوقع أيضاً أن يضم الوفد السعودي مسؤولين عسكريين ودفاعيين رفيعي المستوى.

الوفد التركي:

هاكان فيدان (وزير الخارجية التركي)

يُتوقع أن يمثل تركيا في المباحثات السياسية والدبلوماسية المرتبطة بالتطورات الإقليمية والتعاون الاستراتيجي.

يشار غولر (وزير الدفاع التركي)

يُتوقع أن يشارك في بحث آفاق التعاون العسكري، والتخطيط الدفاعي، والتنسيق بين القوات المسلحة للدول الثلاث.

كما يُتوقع مشاركة مسؤولين من القيادة العسكرية التركية وهيئة الأركان العامة.

أمانة الاتفاق

الفريق المتقاعد نعمان محمود (الأمين العام لاتفاق دفاع مكة المشترك)

تتولى الأمانة العامة دعم عملية بناء الهيكل المؤسسي للاتفاق، وتنسيق أنشطته، ومتابعة تطوير آليات عمله. وتولت باكستان في المرحلة الأولى منصب الأمين العام لمدة ثلاث سنوات.

وتشير التقارير إلى أن وزراء الخارجية والدفاع في الدول الثلاث يمثلون المحور السياسي الرئيسي للاجتماع، مع توقع مشاركة كبار المسؤولين العسكريين، فيما لم تُعلن حتى الآن القوائم الرسمية الكاملة لأعضاء الوفود.

ثالثاً: ما أبرز الملفات المطروحة على جدول الأعمال؟

على الرغم من عدم نشر جدول الأعمال الرسمي الكامل، فإن تصريحات وزير الدفاع الباكستاني والتقارير الدبلوماسية والقرارات السابقة للجنة تشير إلى مجموعة من الملفات الرئيسية المتوقع بحثها.

1. تفعيل التزامات الدفاع المشترك

يُتوقع أن يتصدر الاجتماع بحث آليات تنفيذ مبدأ الدفاع المشترك، بما يشمل إجراءات التشاور، وآليات اتخاذ القرار، والظروف التي يمكن بموجبها تقديم الدعم والمساندة لأي دولة عضو تتعرض لاعتداء.

2. الدفاع الجوي وحماية المنشآت الحيوية

من المرجح أن يحظى التعاون في مجال الدفاع الجوي والصاروخي وحماية البنية التحتية الحيوية والمنشآت العسكرية والمطارات والمرافق الاستراتيجية باهتمام كبير، خصوصاً في ظل التهديدات التي تواجه المملكة العربية السعودية.

3. تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق الأمني

قد تبحث الدول الثلاث تطوير آليات مؤسسية للتعاون الاستخباراتي، وتبادل المعلومات بشأن التهديدات، وتقييم المخاطر الأمنية، والتنسيق في مكافحة الإرهاب والتحديات الأمنية المشتركة.

4. التعاون العسكري ورفع مستوى التنسيق العملياتي

من المتوقع أن تشمل المباحثات التدريبات العسكرية المشتركة، وتبادل الخبرات والكوادر، والتدريب، والتعاون اللوجستي، والتخطيط الدفاعي، وتعزيز قابلية التنسيق بين القوات المسلحة للدول الثلاث.

5. الصناعات الدفاعية والتعاون التكنولوجي

يتضمن الإطار المؤسسي للاتفاق مجالات التعاون في الصناعات الدفاعية, وتطوير التكنولوجيا, والإنتاج المشترك, وتعزيز القدرات العسكرية للدول المشاركة.

وقد يشمل ذلك بحث فرص التعاون في الطيران, والأنظمة المسيّرة, والتكنولوجيا العسكرية, والصناعات البحرية, والإلكترونيات الدفاعية, ومشاريع التصنيع المشترك.

6. اليمن والتهديدات الحوثية وأمن البحر الأحمر

يُتوقع أن يكون الوضع الأمني في اليمن, والتهديدات المرتبطة بالحوثيين, وأمن الملاحة البحرية, وحماية المصالح السعودية والمنشآت الاقتصادية, من الملفات المهمة في الاجتماع.

7. تطوير الهيكل المؤسسي للاتفاق

من المتوقع أن تبحث اللجنة تطوير الأمانة العامة, وآليات التنسيق الإداري, والإجراءات التنظيمية, وتحديد المسؤوليات, ووضع إطار للاجتماعات الدورية, بما يعزز قدرة الاتفاق على العمل بصورة مؤسسية ومستدامة.

الملف اليمني والتهديدات الحوثية

يُعد الوضع الأمني المرتبط باليمن من أبرز الملفات ذات الأولوية, في ظل التهديدات التي تواجه السعودية من جانب الحوثيين.

وقد أكد وزير الدفاع الباكستاني خواجة آصف أن الصراع المرتبط بالسعودية والحوثيين سيكون من الموضوعات الرئيسية المطروحة على الاجتماع, ما يعكس أهمية الملف بالنسبة إلى الدول المشاركة.

وتواجه السعودية مخاطر تتعلق بتهديد المدن والمنشآت النفطية والبنية التحتية الحيوية والمصالح البحرية, الأمر الذي يجعل بحث آليات التنسيق الدفاعي والاستجابة للتهديدات أمراً بالغ الأهمية.

وقد يتناول الاجتماع سبل تنسيق المواقف إزاء التهديدات الإقليمية, بما يشمل التعاون الاستخباراتي والدعم الدفاعي والمشاورات السياسية والجهود الرامية إلى منع اتساع نطاق التصعيد.

ومع ذلك, لا توجد معلومات علنية تؤكد أن الاجتماع سيقرّ نشر قوات عسكرية محددة, أو خطة عملياتية, أو تحركاً عسكرياً هجومياً.

رابعاً: لماذا يحمل اجتماع إسلام آباد أهمية استراتيجية؟

إن اختيار إسلام آباد لاستضافة الاجتماع يحمل دلالات سياسية ودبلوماسية واستراتيجية تتجاوز الاعتبارات البروتوكولية.

أ. ترسيخ إسلام آباد مركزاً للدبلوماسية الأمنية الإقليمية

إن استضافة اجتماع اللجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية العليا تمنح باكستان فرصة لتأكيد موقعها بوصفها طرفاً محورياً في منظومة الأمن الإقليمي الناشئة. ويضم الاجتماع قيادات سياسية ودفاعية من ثلاث دول مؤثرة, ما يوفر منصة لباكستان للمشاركة في صياغة النقاشات المتعلقة بالأمن الإقليمي والدفاع المشترك ومستقبل الاتفاق.

وبذلك, لا تقتصر أهمية باكستان على كونها عضواً في الاتفاق، بل تمتد إلى مشاركتها في تطوير بنيته السياسية والمؤسسية.

ب. تعزيز موقع باكستان بوصفها ركيزة مؤسسية في الاتفاق

تكتسب باكستان أهمية خاصة في الاتفاق، نظراً إلى توليها منصب الأمين العام في المرحلة الأولى، فيما تستضيف المملكة العربية السعودية الأمانة العامة.

ويمنح هذا الترتيب إسلام آباد دوراً مبكراً في آليات التنسيق والإدارة والتطوير المؤسسي للاتفاق، كما يمكن أن يعزز حضورها في صياغة توجهاته المستقبلية.

وتكمن أهمية ذلك في أن دور باكستان لا يقتصر على تقديم القدرات العسكرية، بل يشمل أيضاً المشاركة في بناء الهيكل المؤسسي للاتفاق وإدارته.

ج. تعزيز دور باكستان كجسر دبلوماسي بين الخليج وتركيا ومحيطهما الإقليمي

حافظت باكستان على علاقات وثيقة مع السعودية وتركيا، كما سعت إلى استمرار التواصل الدبلوماسي مع إيران ودول أخرى في المنطقة.

ويمنحها موقعها الجغرافي وعلاقاتها السياسية وقنواتها الدبلوماسية مساحة للمشاركة في النقاشات التي تتداخل فيها مصالح إقليمية متنافسة.

ويأتي اجتماع اتفاق مكة في إسلام آباد بالتزامن مع جهود باكستان الأوسع لتشجيع خفض التصعيد والحوار الإقليمي، بما في ذلك التواصل بشأن التوترات بين إيران والولايات المتحدة.

ويمكن أن يمنح ذلك إسلام آباد موقعاً دبلوماسياً مميزاً؛ إذ تشارك في إطار أمني مع السعودية وتركيا، مع مواصلة الدعوة إلى الحوار والاستقرار الإقليمي.

د. تعزيز الحضور الاستراتيجي لباكستان

إن حضور القيادات السياسية والدفاعية السعودية والتركية إلى إسلام آباد يمثل مؤشراً على أهمية العلاقات مع باكستان، ويعزز مكانتها في النقاشات الاستراتيجية الإقليمية.

كما يضع العاصمة الباكستانية في قلب حوار أمني مهم، في وقت تشهد فيه منظومة الأمن في الشرق الأوسط تحولات متسارعة.

وقد يسهم ذلك في تعزيز الحضور الدبلوماسي لباكستان، وتوسيع دورها في الملفات المتعلقة بأمن الخليج والتعاون الدفاعي والوساطة الدبلوماسية والشراكات الاستراتيجية.

خامساً: ماذا يمكن أن تكسب باكستان من اتفاق دفاع مكة؟

لا تقتصر المكاسب المحتملة لباكستان من الاتفاق على الجانب العسكري، بل تمتد إلى مجالات الأمن والاقتصاد والدبلوماسية والتكنولوجيا والتطوير المؤسسي.

1. تعزيز الشراكات الأمنية والاستراتيجية

يوفر الاتفاق لباكستان إطاراً منظماً للتنسيق مع قوتين إقليميتين مهمتين.

فالمملكة العربية السعودية تمتلك علاقات دفاعية وأمنية تاريخية مع باكستان، فيما شهدت العلاقات التركية الباكستانية تطوراً متزايداً في مجالات التكنولوجيا الدفاعية، والمشاريع البحرية، والطيران، والتصنيع العسكري، والتعاون الاستراتيجي.

ومن شأن إدراج هذه العلاقات ضمن إطار ثلاثي أن يعزز التعاون المؤسسي، بدلاً من اقتصاره على ترتيبات ثنائية منفصلة.

كما يمكن أن يسهم مبدأ الدفاع المشترك في تعزيز الردع، من خلال رفع الكلفة الاستراتيجية لأي اعتداء على إحدى الدول المشاركة.

غير أن القيمة العملية لهذا الالتزام ستظل مرتبطة بآليات التنفيذ، والقرارات السياسية للدول الأعضاء، وطبيعة أي أزمة محتملة.

2. الصناعات الدفاعية والتعاون التكنولوجي

يُعد التعاون في الصناعات الدفاعية من أبرز المجالات التي يمكن أن تحقق لباكستان مكاسب استراتيجية طويلة الأمد.

فباكستان تمتلك قاعدة صناعية دفاعية، فيما طورت تركيا قدرات متقدمة في الصناعات الجوية والأنظمة المسيّرة والأنظمة البحرية والإلكترونيات والتكنولوجيا العسكرية. أما السعودية، فتسعى إلى توطين الصناعات الدفاعية وتوسيع الإنتاج المحلي ضمن توجهاتها التنموية والاستراتيجية.

ويمكن أن يفتح التعاون الثلاثي آفاقاً في مجالات تشمل:

- الإنتاج المشترك للمعدات الدفاعية.

- تقنيات الطيران والأنظمة الجوية.
- الأنظمة المسيّرة والتقنيات المرتبطة بها.
- الأنظمة البحرية وأمن الملاحة.
- الإلكترونيات والاتصالات والتكنولوجيا العسكرية.
- الصيانة والإصلاح وإعادة التأهيل.
- التدريب والبحث والتطوير.
- الاستثمار في الصناعات الدفاعية وتوطين الإنتاج.

وتكمن القيمة الأكبر بالنسبة إلى باكستان في انتقال التعاون من التفاهمات والاتفاقيات إلى مشاريع تصنيع فعلية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار، وفرص التصدير.

3. فرص الاستثمار السعودي والتعاون الاقتصادي

تُعد المملكة العربية السعودية شريكاً اقتصادياً مهماً لباكستان، خصوصاً في مجالات الطاقة والدعم المالي والاستثمار وفرص العمل.

ولا يشكل اتفاق الدفاع بحد ذاته معاهدة اقتصادية، ولا يعني ضمان تقديم مساعدات مالية جديدة، إلا أن تعميق التعاون الاستراتيجي قد يوفر بيئة سياسية أكثر ملاءمة لتوسيع الشراكات الاستثمارية والاقتصادية.

ومن أبرز المجالات المحتملة:

- الاستثمارات الصناعية.
- مشاريع الطاقة.
- التعدين والمعادن.
- البنية التحتية.
- الخدمات اللوجستية والنقل.
- الصناعات الدفاعية.
- الزراعة والأمن الغذائي.

- التكنولوجيا والتوطين الصناعي.

وتتمثل الفرصة أمام إسلام آباد في ربط التعاون الاستراتيجي بمشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية, بدلاً من افتراض أن الالتزامات الدفاعية ستترجم تلقائياً إلى دعم مالي.

4. تعزيز النفوذ الدبلوماسي الباكستاني

إن مشاركة باكستان في الاتفاق إلى جانب السعودية وتركيا تمنحها موقعاً أكثر تأثيراً في المشاورات الدبلوماسية الإقليمية.

وتتمتع الدول الثلاث بمقومات نفوذ مختلفة ومتكاملة:

باكستان: القدرات العسكرية, والردع النووي, والموقع الجغرافي, والقنوات الدبلوماسية, والصناعات الدفاعية.

السعودية: الموارد المالية, والنفوذ في أسواق الطاقة, والمكانة الدينية, والموقع الخليجي, والتأثير السياسي الإقليمي.

تركيا: التكنولوجيا والصناعات العسكرية, وخبرة حلف شمال الأطلسي, والنفوذ الدبلوماسي الإقليمي, والقوات المسلحة الكبيرة.

ومن شأن الاتفاق أن يتيح لباكستان المشاركة بصورة أكثر فاعلية في صياغة النقاشات الأمنية الإقليمية, ولا سيما بشأن الخليج والبحر الأحمر والصراعات الإقليمية ومستقبل التعاون الأمني بين الدول الإسلامية.

5. دور محتمل في صياغة منظومة الأمن الإقليمي مستقبلاً

إذا نجح الاتفاق في تطوير مؤسساته, فقد يتيح لباكستان دوراً في تشكيل منظومة أمنية إقليمية أوسع.

وقد يتطور التعاون إلى اجتماعات وزارية دورية, وهيئات تنسيق دائمة, وتدريبات مشتركة, وترتيبات دفاعية, وآليات مؤسسية للتشاور بشأن الأزمات الإقليمية.

وبالنسبة إلى باكستان، فإن ذلك يعني إمكانية بناء علاقة أكثر استقراراً وتنظيماً مع شريكين استراتيجيين مهمين.

لكن هذا المسار يتطلب ضمان أن يعزز الاتفاق المصالح الأمنية والدبلوماسية الباكستانية، دون أن يفرض التزامات غير مستدامة أو يؤثر سلباً في علاقاتها مع دول إقليمية أخرى.

سادساً: لماذا تحتاج السعودية إلى الاتفاق؟

تنبع أهمية اتفاق دفاع مكة بالنسبة إلى السعودية من التحولات المتسارعة في البيئة الأمنية الإقليمية.

فالمملكة تواجه مجموعة من التحديات تشمل تهديدات الصواريخ والطائرات المسيّرة، والتوترات الإقليمية، وأمن المنشآت النفطية والبنية التحتية الحيوية، والممرات البحرية، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بتصاعد الصراعات في الشرق الأوسط.

ويتيح الاتفاق للرياض توسيع وتنويع شراكاتها الأمنية، وبناء إطار للتعاون مع دولتين إسلاميتين تمتلكان قدرات عسكرية وتكنولوجية مؤثرة.

أبرز الحسابات الاستراتيجية السعودية

- تعزيز الردع الجماعي: قد يؤدي الاعتداء على السعودية إلى توسيع نطاق التداعيات الاستراتيجية ليشمل مصالح والتزامات دولتين إضافيتين.
- تنويع الشراكات الدفاعية: يمنح الاتفاق المملكة مجالاً لتوسيع علاقاتها الدفاعية بعيداً عن الاعتماد على شراكات تقليدية محددة.
- التعاون العسكري: يوفر إطاراً للتنسيق في التدريب والتخطيط الدفاعي والتعاون التقني.
- الدفاع الجوي وحماية المنشآت: قد يسهم التعاون في مواجهة تهديدات الصواريخ والطائرات المسيّرة والهجمات على البنية التحتية الحيوية.

- توطين الصناعات الدفاعية: قد يتيح التعاون مع باكستان وتركيا فرصاً لتعزيز أهداف المملكة في توطين الصناعات الدفاعية.
- تعزيز النفوذ الإقليمي: يمنح الاتفاق الرياض منصة إضافية للمشاركة في صياغة التوجهات الأمنية الإقليمية.

ولا يعني الاتفاق بالضرورة استبدال الشراكات الدفاعية القائمة بين السعودية والولايات المتحدة أو غيرها من الدول, بل يمكن النظر إليه ضمن مساعي المملكة لتنويع علاقاتها الأمنية وتعزيز قدراتها الدفاعية.

سابعاً: لماذا تشارك تركيا في الاتفاق؟

تضيف مشاركة تركيا بُعداً عسكرياً وتكنولوجياً وجيوسياسياً مهماً إلى الاتفاق.

فقد نجحت أنقرة خلال السنوات الماضية في تطوير قاعدة صناعات دفاعية واسعة, وتوسيع حضورها الدبلوماسي والعسكري في عدد من المناطق.

وتوفر المشاركة التركية للاتفاق قدرات وخبرات في مجالات متعددة, أبرزها:

- الصناعات الدفاعية والتطوير التكنولوجي.
- الطيران والأنظمة المسيّرة.
- التدريب العسكري والخبرات العملياتية.
- القدرات البحرية والأمن البحري.
- التخطيط الاستراتيجي والتنسيق العسكري.
- الخبرة المرتبطة بالتوافق العملياتي ضمن حلف شمال الأطلسي.

وبالنسبة إلى أنقرة, يوفر الاتفاق منصة لتعزيز علاقاتها مع السعودية وباكستان, وتوسيع نفوذها الإقليمي, والمشاركة في إطار أمني جديد يجمع شركاء مهمين في المنطقة.

كما قد يتيح فرصاً إضافية للشركات التركية العاملة في الصناعات الدفاعية, لتوسيع التعاون التجاري والتكنولوجي مع باكستان والسعودية.

ومع ذلك، فإن مشاركة تركيا لا تعني أن حلف شمال الأطلسي طرف في الاتفاق، أو أن التزامات الحلف تنطبق على اتفاق مكة، إذ يظل الاتفاق إطاراً دفاعياً ثلاثياً مستقلاً.

ثامناً: التداعيات الجيوسياسية الإقليمية

يأتي اجتماع إسلام آباد في بيئة إقليمية معقدة، ويتداخل تطور الاتفاق مع المخاوف بشأن التصعيد العسكري، وأمن السعودية، والمنشآت النفطية الخليجية، والممرات البحرية، والصراعات الأوسع في الشرق الأوسط.

أ. إيران في الحسابات الاستراتيجية

يحظى اتفاق دفاع مكة باهتمام إقليمي ودولي، نظراً إلى توقيته في ظل تصاعد التوترات المرتبطة بإيران والشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن الدول المشاركة تصف الاتفاق بأنه دفاعي وغير موجه ضد دولة بعينها، فإن تطوره يأتي في سياق تنافسات إقليمية ومخاوف أمنية متشابكة.

وتواجه باكستان وضعاً استراتيجياً بالغ الحساسية، فهي تمتلك علاقات دفاعية واستراتيجية وثيقة مع السعودية، وفي الوقت ذاته تربطها بإيران علاقة جوار وتواصل دبلوماسي.

ويضع ذلك إسلام آباد أمام ضرورة الموازنة بين التزاماتها وشراكاتها ضمن اتفاق مكة، وبين أهمية تجنب التصعيد على حدودها الغربية أو الإضرار بعلاقاتها الدبلوماسية مع طهران.

ويعكس استمرار التواصل الباكستاني مع إيران، بالتوازي مع مشاركتها في الاتفاق الدفاعي، طبيعة السياسة الإقليمية المعقدة التي تسعى إسلام آباد إلى إدارتها.

وسيكون التحدي أمام باكستان الحفاظ على مصداقية شراكاتها الدفاعية، مع مواصلة دعم الحوار وخفض التصعيد في المنطقة.

ب. اليمن وأمن البحر الأحمر

من المتوقع أن يشكل الصراع في اليمن والتهديدات المرتبطة بالحوثيين أحد أبرز الملفات في الاجتماع.

وتشمل المخاوف السعودية تهديدات المنشآت المدنية والاقتصادية والطاقة والمرافق الاستراتيجية والمصالح البحرية.

ويكتسب البحر الأحمر أهمية خاصة باعتباره ممراً رئيسياً للتجارة الدولية والملاحة البحرية, يربط البحر المتوسط بأوروبا وأفريقيا وآسيا.

وقد يؤدي استمرار الاضطرابات في البحر الأحمر إلى التأثير في حركة الشحن الدولي، وتكاليف التجارة, ونقل الطاقة, والاقتصادات الإقليمية.

ومن ثم, قد يتطور اتفاق دفاع مكة من إطار للتعاون العسكري التقليدي إلى منظومة أوسع للتنسيق في أمن الملاحة البحرية, وحماية البنية التحتية, وإدارة الأزمات الإقليمية.

ج. التحولات في منظومة الأمن الإقليمي

يعكس الاتفاق توجهاً متزايداً لدى دول المنطقة نحو تنويع الشراكات الأمنية, وتعزيز الاعتماد على القدرات الإقليمية, وتوسيع نطاق التعاون العسكري والتكنولوجي والاستخباراتي.

فبدلاً من الاعتماد الحصري على القوى الخارجية, تسعى دول المنطقة إلى تطوير ترتيبات تجمع بين القدرات العسكرية الإقليمية, والتعاون التقني, وتبادل المعلومات, والتزامات الدفاع المشترك.

وقد يشكل اتفاق مكة أحد مكونات هذه المنظومة الأمنية المتغيرة, إذا تمكن أعضاؤه من تطوير مؤسسات فعالة وإظهار قدرتهم على التنسيق في الأزمات.

غير أن تأثير الاتفاق مستقبلاً سيظل مرتبطاً بمدى تحوله إلى إطار أمني عملي وفاعل, أو بقائه في حدود إعلان سياسي للتضامن الاستراتيجي.

تاسعاً: هل يمثل اتفاق مكة نواة تحالف عسكري إسلامي جديد؟

يُطرح الاتفاق في النقاشات السياسية والاستراتيجية باعتباره إطاراً محتملاً لتعزيز التعاون الأمني بين الدول الإسلامية. غير أن من الضروري التمييز بين الاتفاق الثلاثي القائم, وبين التكهنات بشأن إمكانية توسعه مستقبلاً.

ما الذي أصبح قائماً بالفعل؟

- باكستان والسعودية وتركيا هي الدول المؤسسة للاتفاق.
- يتضمن الاتفاق التزاماً بمبدأ الدفاع المشترك.
- تأسست لجنة سياسية ودفاعية استراتيجية.
- اتفقت الدول على إضفاء طابع مؤسسي على التعاون.
- جرى إنشاء أمانة عامة في المملكة العربية السعودية.
- تتولى باكستان منصب الأمين العام في المرحلة الأولى لمدة ثلاث سنوات.
- يتضمن الاتفاق مجالات للتعاون في القدرات الدفاعية والتكنولوجيا والإنتاج العسكري.

ما الذي لا يزال غير محسوم؟

- انضمام دول أخرى إلى الاتفاق بصورة رسمية.
- إنشاء قيادة عسكرية مشتركة دائمة.
- تشكيل قوة تدخل سريع مشتركة.
- تطوير خطط عملياتية مشتركة بصورة دائمة.
- آليات اتخاذ قرارات الدفاع المشترك.
- طبيعة المساعدة العسكرية التي يلتزم كل عضو بتقديمها.
- إنشاء منظومات متكاملة للدفاع الجوي أو الاستخبارات.

وكانت وزارة الخارجية الباكستانية قد أشارت في وقت سابق إلى أن توسيع عضوية الاتفاق ليس أولوية فورية, وأن الدول المؤسسة بحاجة أولاً إلى تعزيز الاتفاق وترسيخ بنيته المؤسسية.

وعليه, ينبغي النظر إلى اجتماع إسلام آباد باعتباره اجتماعاً يهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير إطار التعاون الثلاثي القائم, وليس قمة مؤكدة لإعلان تأسيس تكتل عسكري إسلامي أوسع.

عاشراً: ما النتائج العملية المحتملة لاجتماع إسلام آباد؟

ستتوقف أهمية الاجتماع في نهاية المطاف على النتائج الملموسة التي يمكن أن يخرج بها.

أبرز النتائج التي تستحق المتابعة

- خارطة طريق للتنفيذ: وضع إطار زمني وآليات لتفعيل التزامات الدفاع المشترك.
- آلية للتنسيق الدفاعي: إقرار إجراءات رسمية للتشاور والتنسيق بين الدول الثلاث.
- التعاون الاستخباراتي: تطوير آليات مؤسسية لتبادل المعلومات والتنسيق الأمني.
- التعاون في الدفاع الجوي: إحراز تقدم في التنسيق بشأن الدفاع الجوي والصاروخي وحماية المنشآت الحيوية.
- إطار للمساعدة العسكرية: توضيح آليات الدعم والمساندة في حال تعرض إحدى الدول الأعضاء لاعتداء.
- التدريبات العسكرية المشتركة: الاتفاق على برامج للتدريب والمناورات وتبادل الكوادر وتعزيز التوافق العملياتي.
- الصناعات الدفاعية: تطوير مشاريع للإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا والاستثمار في الصناعات العسكرية.
- تطوير الأمانة العامة: بحث الترتيبات الإدارية والتنظيمية, وتحديد المسؤوليات, وتعزيز آليات العمل المؤسسي.

- بيان بشأن الأمن الإقليمي: إصدار موقف مشترك بشأن الاستقرار الإقليمي وخفض التصعيد وحماية سيادة الدول الأعضاء.

ولا يُتوقع بالضرورة الإعلان عن جميع هذه النتائج بصورة علنية, إذ قد تبقى بعض الترتيبات العسكرية والأمنية ضمن نطاق السرية.

وسيكون المؤشر الأهم على نجاح الاجتماع هو ما إذا كان سيخرج بإطار مؤسسي واضح, وجدول زمني للتنفيذ, والتزامات محددة يمكن تقييمها في الاجتماعات اللاحقة.

الحادي عشر: المخاطر والتحديات الاستراتيجية أمام باكستان

على الرغم من الفرص التي يوفرها اتفاق دفاع مكة, فإنه يفرض أيضاً تحديات استراتيجية محتملة على باكستان.

التحدي الأول: الفجوة بين الالتزامات والقدرات

قد تخلق اتفاقيات الدفاع المشترك توقعات سياسية تتجاوز القدرات العملية للدول المشاركة على الاستجابة.

وتحتاج باكستان والسعودية وتركيا إلى تحديد طبيعة الدعم العسكري والدبلوماسي واللوجستي والاقتصادي الذي يمكن أن تقدمه كل دولة في مختلف الظروف.

وفي غياب آليات واضحة, قد يواجه الاتفاق صعوبات عند التعامل مع أزمة فعلية.

التحدي الثاني: احتمالات التصعيد الإقليمي

قد يؤدي تطور الاتفاق في ظل التوترات الإقليمية إلى دفع بعض الأطراف إلى النظر إليه باعتباره جزءاً من اصطفاف عسكري أوسع.

وعلى الرغم من وصف الدول المشاركة له بأنه دفاعي, فإن التصورات وردود الفعل الاستراتيجية لدى الأطراف الإقليمية قد تؤثر في البيئة الأمنية.

وسيكون على باكستان إدارة هذا الملف بحذر, نظراً إلى أهمية الاستقرار الإقليمي لمصالحها الأمنية والاقتصادية.

التحدي الثالث: الموازنة في السياسة الخارجية الباكستانية

يتعين على باكستان الحفاظ على شراكتها الاستراتيجية مع السعودية وتركيا, مع استمرار علاقاتها الدبلوماسية مع إيران والصين والولايات المتحدة ودول أخرى ذات أهمية استراتيجية.

التحدي الرابع: الالتزامات المالية والعسكرية

قد يتطلب الاتفاق مستقبلاً موارد لتنفيذ التدريبات العسكرية, والتدريب, واللوجستيات, والتعاون الدفاعي, أو بعض الالتزامات العسكرية.

ويتعين على باكستان ضمان أن تكون أي التزامات متوافقة مع قدراتها المالية, وأولوياتها الداخلية, ومتطلباتها الأمنية الوطنية.

التحدي الخامس: إدارة التوقعات بشأن المكاسب الاقتصادية

قد يفتح التعاون الاستراتيجي الباب أمام الاستثمار, والعقود الدفاعية, والشراكات الاقتصادية, لكنه لا يضمن تلقائياً مساعدات مالية جديدة أو استثمارات محددة.

وستعتمد المكاسب الاقتصادية لباكستان على نجاحها في تحويل العلاقات الاستراتيجية إلى مشاريع ملموسة, واتفاقيات تجارية, وشراكات تكنولوجية, واستثمارات ذات قيمة اقتصادية.

الثاني عشر: ما الذي ينبغي على إسلام آباد السعي لتحقيقه؟

من منظور استراتيجي باكستاني، ينبغي تقييم الاجتماع ليس فقط من خلال مستوى الحضور أو حجم الوفود, وإنما من خلال قدرة باكستان على تحويل موقعها الدبلوماسي إلى مكاسب استراتيجية قابلة للقياس.

أولويات السياسة الباكستانية

- وضع خارطة طريق واضحة للتنفيذ: تحديد المسؤوليات المؤسسية وآليات اتخاذ القرار والالتزامات المرتبطة بالدفاع المشترك.

- تعزيز التعاون في الصناعات الدفاعية: توسيع الشراكة مع تركيا والسعودية في نقل التكنولوجيا, والتصنيع المشترك, والمشاريع الاستثمارية, وفرص التصدير.
- توسيع الاستثمار والتعاون الاقتصادي السعودي: ضمان أن تسهم العلاقات الاستراتيجية في دعم التنمية الصناعية والاستقرار الاقتصادي الباكستاني.
- تعزيز النفوذ المؤسسي لباكستان: الاستفادة من دورها في الأمانة العامة ومنصب الأمين العام خلال المرحلة الأولى.
- دعم خفض التصعيد الإقليمي: الحفاظ على قنوات التواصل الدبلوماسي مع إيران، ودعم الحوار إلى جانب الالتزامات الدفاعية.
- تطوير التعاون العسكري بما يعزز القدرات الوطنية: التركيز على التدريب, والتنسيق الاستخباراتي, والتطوير التكنولوجي, وتحديث القدرات الدفاعية.
- تحديد الالتزامات بصورة واضحة: تجنب الالتزامات غير المحددة التي قد تفرض أعباء استراتيجية أو مالية دون تحقيق مكاسب مقابلة.

الثالث عشر: التقييم الاستراتيجي.. ماذا يعني اجتماع إسلام آباد؟

يمثل اجتماع إسلام آباد انتقالاً من مرحلة الإعلان السياسي عن إطار دفاعي ثلاثي إلى مرحلة العمل على بناء منظومة أمنية مؤسسية قابلة للتطبيق.

وتكمن أهميته في جمع ثلاث قوى إقليمية تمتلك قدرات متكاملة وإن كانت مختلفة؛ فباكستان توفر القوة العسكرية والخبرة الدفاعية والردع الاستراتيجي, والسعودية تمتلك الموارد المالية والنفوذ في قطاع الطاقة والمكانة الإقليمية, فيما توفر تركيا القدرات التكنولوجية والصناعات الدفاعية والخبرة العسكرية.

وإذا نجح الاتفاق في ترسيخ مؤسساته, فقد يسهم في تعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء, وتطوير الردع, وتوسيع الشراكات الدفاعية والصناعية, وتوفير منصة للتنسيق الإقليمي.

وبالنسبة إلى باكستان، يحمل الاجتماع أهمية خاصة، إذ يعزز موقعها بوصفها طرفاً محورياً في أمن الخليج، ويتيح لها تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع تركيا، وتوسيع حضورها الدبلوماسي، والاستفادة المحتملة من مجالات التعاون الدفاعي والتكنولوجي والاستثماري.

غير أن الاتفاق يضع إسلام آباد أمام تحدٍ دقيق يتمثل في تعميق التزاماتها الدفاعية دون الإضرار بعلاقاتها الدبلوماسية الأوسع، أو استقرارها الإقليمي، أو مصالحها الاقتصادية الوطنية.

الخلاصة

لا يمثل اجتماع اتفاق دفاع مكة في إسلام آباد مجرد لقاء دبلوماسي ثلاثي، بل يشكل اختباراً مهماً لمدى قدرة الاتفاق على التحول من التزام سياسي إلى إطار أمني إقليمي مؤسسي وفاعل.

وتتمثل الفرصة الاستراتيجية أمام باكستان في تحويل موقعها كدولة مؤسسة ومستضيفة للجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية إلى مكاسب طويلة الأمد في مجالات التعاون الدفاعي، والتكنولوجيا العسكرية، والاستثمار، والنفوذ الدبلوماسي، والأمن الإقليمي.

لكن نجاح الاتفاق لن يُقاس بالرمزية التي تحملها الاجتماعات، ولا بالبيانات التي تصدر عقبها، بل بمدى قوة مؤسساته، ووضوح التزاماته، والقدرات العملية التي يطورها أعضاؤه، وإسهامه في تعزيز الأمن الإقليمي دون التسبب في مزيد من عدم الاستقرار.

المصادر المرجعية

أُعدّ هذا التقرير استناداً إلى التقارير الإعلامية والمعلومات الرسمية المتاحة حتى 26 نوفمبر 2026, ومن أبرزها:

- وكالة رويترز
- وكالة الأنباء السعودية
- قناة العربية
- قناة الجزيرة
- صحيفة داون / وكالة فرانس برس:
- إكسبريس تريبيون
- آج نيوز/ جيو نيوز.
- ذا نيوز إنترناشيونال.
- وزارة الخارجية الباكستانية: البيان المشترك للجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية لاتفاق مكة للدفاع المشترك.
- وزارة الخارجية الباكستانية: البيان التمهيدي بشأن الاجتماع الافتتاحي للجنة السياسية والدفاعية الاستراتيجية المنبثقة عن اتفاق مكة.
- مصادر دبلوماسية عربية وتركية.

جميع الحقوق محفوظة لمركز إندس للدراسات الباكستانية © 2026